العنف المسلح فى بوروندى

بوجمبورا إبان الصراع وما بعد الصراع

يتناول هذا الفصل من خلال نموذج بوروندى تحديدا، قضية العنف المسلح فى المدن، ولاسيما فى مدن العواصم إبان الحرب وبعدها. وهو يظهر كيف أدت الانشقاقات العرقية والتركة الموروثة من انتشار حيازة الأسلحة ومخلفات العنف المسلح المستمرة عقب حرب أهلية دامت عشر سنوات إلى تخلف بوجمبورا عن سائر بوروندى من الناحية الأمنية. وهو يستند على البحث الذى أجراه مسح الأسلحة الصغيرة فى الفترة من أيلول/ سبتمبر وحتى حزيران/ يونيه ٢٠٠٦ بالاشتراك مع منظمة " ليج إتكا" غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

ويستكشف الفصل كيف أثرت الحرب الأهلية التى اندلعت فى ربوع البلاد من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣ على بوجمبورا التى تعد المركز الحضرى الرئيسى بها. ويقوم الفصل عقب، استعراض ديموجرافى عام لبوروندى، بتقييم مستويات العنف المسلح فى بوجمبورا وسائر أنحاء البلاد من أجل معرفة من يرتكب أعمال العنف وبأى سبل. وتتضمن النتائج الرئيسية:

- كانت بوجمبورا، إبان الحرب، مسرحا لأعمال العنف المسلح وسط أحياء سكنية تزداد فيها التفرقة وحيازة الأسلحة، مما أرغم الكثير من السكان على الفرار من المدينة.
- استمر هجوم المتمردين على بوجمبورا عقب اتفاق وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٣، وأصبح وسيلة لآخر جماعة متمردة نشيطة لتأكيد قوتها على التفاوض والمساومة.
- وعلى الرغم من حدوث تحسن ملحوظ فى الوضع الأمنى فى البلاد منذ عام ٢٠٠٣، فإن هذا التقدم كان أضعف فى بوجمبورا عنه فى معظم المناطق الأخرى.
- تعد الأسلحة الصغيرة المتبقية من الصراع – لاسيما القنابل اليدوية والبنادق الهجومية – هى الأسلحة المفضلة لأولئك الذين يرتكبون أعمال العنف فى بوروندى عقب انتهاء الصراع، بما فى ذلك العاصمة.
- أسفرت عملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الإدماج والمبادرات المدنية لنزع السلاح عن نتائج متباينة. فهناك ما يقدر بنحو ١٠٠ ألف قطعة من الأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية مازالت منتشرة بعيدا عن السيطرة فى ربوع البلاد.

أطفال يتلقون رعاية طبية فى مركز لعلاج ضحايا الحرب تابع لمنظمة أطباء بلا حدود ©Cail De Keyzer/magnum photos

- لا ينظر السكان، بصفة عامة، إلى المحاربين السابقين، الذين قرر عدد ضئيل منهم الاستقرار فى بوجمبورا، باعتبارهم مصدرا لعدم الأمن.
- يدفع العنف الذى تشهده المناطق الحضرية فى مرحلة ما بعد الصراع العديد من سكان بوجمبورا إلى الاحتفاظ بأنواع دفاعية من الأسلحة الصغيرة – مثلا الأسلحة اليدوية – للحماية الشخصية.

وينمو عدد سكان الحضر فى بوروندى على الرغم من أنهم يمثلون نسبة من السكان أقل بكثير من المتوسط الإقليمى. ومن ناحية الخدمات المتاحة للسكان، لا يمكن الإشارة سوى إلى بوجمبورا وجيتجا باعتبارهما منطقتين "حضريتين".

يعد التحسن الذى طرأ على الوضع الأمنى منذ عام ٢٠٠٣ أضعف فى بوجمبورا منه فى معظم المناطق الأخرى.

ولعبت بوجمبورا دورا مهما خلال الحرب، حيث كانت هدفا للهجمات الصغيرة المتفرقة أو العمليات الانتقامية،وتعرضت المناطق الواقعة على الأطراف بصفة خاصة للمخاطر من جراء الهجمات التى شنت بقذائف الهاون من التلال القريبة. وكانت العاصمة مقرا لتجنيد الأنصار بالنسبة لكلا الجانبين. وكان المحاربون المجندون حديثا يتلقون تدريبا سريعا ويرسلون إلى ساحات المعارك خارج المدينة.

ومع ذلك، لم تتعرض بوجمبورا مطلقا لخطر حقيقى من أن يستولى عليها المتمردون. وأحد أسباب ذلك هو أنها كانت تتمتع بدفاع جيد من قبل الجيش والسكان، الذين قامت الحكومة بتسليح بعضهم ليشكلوا ميليشيات عسكرية (أغلبها من التوتسى) حرة تعرف بـ «حراس السلام». وعلى صعيد المتمردين (وأغلبهم من الهوتو)، شكلت جماعة المتمردين CNDD–FDD الميليشيات الخاصة بها، «المقاتلون المحاربون» وقامت الميليشيات من كلا الطرفين بعمليات تجنيد مكثفة فى بوجمبورا، حيث تفاقمت عمليات التفرقة والتمييز القائمة بشكل فادح خلال الحرب. وعاد عدد قليل من النازحين إلى مسقط رأسهم، ولكن يبدو الآن بصفة عامة أن بوجمبورا أصبحت أكثر انقساما من الناحية العرقية عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب.

وخلال عملية السلام عام ٢٠٠١، تم السماح لأعضاء من جماعات المتمردين بالاختيار بين التسريح من الخدمة العسكرية والإدماج فى الجيش وقوات الشرطة الجديدتين. وجرى تسريح الميليشيات. ومع ذلك لم يجمع سوى عدد قليل من الأسلحة مقارنة بعدد الأفراد المسرحين، وكان نحو ثلث جميع الأسلحة التى جمعها الجيش فى حالة سيئة لدرجة أنها أصبحت غير صالحة للاستخدام.

تعد بوجمبورا هى المقاطعة التى تشهد أعلى معدلات حيازة المدنيين للأسلحة اليدوية.

ولا عجب فى ضوء العديد من المستجدات الإيجابية التى شهدتها بوروندى منذ عام ٢٠٠٣– بما فى ذلك التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وتسريح الجنود المحاربين، وإصلاح مؤسسات الدولة – أن هناك مصادر متنوعة تشير إلى العودة النسبية للاستقرار الأمنى فى أنحاء البلاد فى فترة ما بعد الصراع. ولكن هذا التحسن العام لا يمتد سوى جزئيا فقط إلى مدينة العاصمة، بوجمبورا–مايرى، وإلى بوجمبورا الريفية، وهى مقاطعة شهدت جولات من الصراع حتى منتصف عام ٢٠٠٦. وكانت بوجمبورا – مايرى وبوجمبورا الريفية هما أيضا المنطقتين اللتين شهدتا معظم حالات استخدام وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة، وحيث أعلنت نسبة أكبر ممن شملهم مسح للأسر أجرى فى أواخر عام ٢٠٠٥ أنهم يعرفون على الأقل فرد من إحدى الأسر وقع ضحية للعنف فى الآونة الأخيرة.

ويقدر هذا الفصل أن زهاء ١٠٠ ألف أسرة بوروندية بحوزتها سلاح صغير واحد على الأقل. وتعد مدينة العاصمة هى المقاطعة التى سجلت أعلى معدلات حيازة المدنيين للأسلحة اليدوية – المسدسات ذات المشط والمسدسات ذات الساقية. وفى مقاطعات أخرى، حيث يتسم عدم الأمن فى فترة ما بعد الصراع بأنه أقل حدة، تعد رشاشات الكلاشينكوف والقنابل اليدوية هى الأنواع الرئيسية للأسلحة المتوفرة ويبدو أنها من مخلفات فترة الصراع.

واتخذت بوروندى معظم الخطوات اللازمة التى ينبغى أن تتيح لمؤسسات الدولة الوقوف على قدميها وأداء مهامها بصورة جيدة. فقد اعتمدت دستورا جديدا، وأجريت انتخابات سلمية، وأعادت هيكلة الجيش والشرطة، وأكملت معظم أنشطة نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج. ومع ذلك، لم تتجاوز البلاد بعد المرحلة الانتقالية التى تمر بها، وينبغى عليها معالجة قضية العنف «المتبقى». ويتعين على الحكومة إذا أرادت استعادة الأمن فى مدينة عاصمتها، تصميم استراتيجيات لا تراعى فقط المواصفات الخاصة بالمدن، ولكنها تعالج أيضا التركة العتيقة من التفرقة العرقية وأجواء الارتياب فى بوجمبورا. ويجب دعم الإجراءات الرامية لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة من خلال بذل جهود أوسع نطاقا لتعزيز المكاسب الأمنية الأخيرة وتحقيق مصالحة دائمة.

الشكل ٦–١١ الإصابات العنيفة التى تمت معالجتها فى CBL حسب نوع السلاح، ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (n=1298)

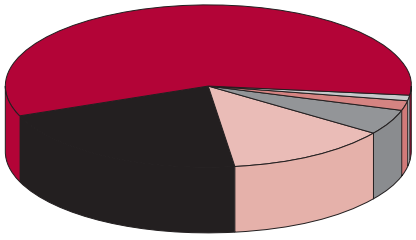

الألغام البرية (٢٪) قنابل الهاون (١٪) طلقات الرصاص (٥٨٪)

قنابل يدوية (٢١٪) أدوات غير حادة (١٣٪) أسلحة نصلية (٥٪)

المصدر: منظمة أطباء بلا حدود بلجيكا (٢٠٠١–٢٠٠٥)